

مؤقت



مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٧٨
الأربعاء، ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦، الساعة ١٣/٠٥
نيويورك

الرئيس:	ديجابيه	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد ايتل
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد سانيه
	مصر	السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ريتشموند
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في كرواتيا

تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٣ (١٩٩٦) (S/1996/472 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كرواتيا

تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٣ (١٩٩٦) (S/1996/472 و Add.1)

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كرواتيا يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند الوارد في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والبند ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نوبيلو (كرواتيا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. المجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية الوارد في الوثيقتين S/1996/472 و Add.1/Rev.1.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1996/500، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة.

وعقب المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن، وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٠٣٧ (١٩٩٥)، في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/472) المقدم عملا بذلك القرار بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (الإدارة).

"ويلاحظ مجلس الأمن أن تنفيذ الاتفاق الأساسي بشأن منطقة إقليم سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق) الموقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الاتفاق الأساسي) يمضي وفقا للجدول الزمني المحدد في هذا الاتفاق. وبصفة خاصة، يلاحظ مع التقدير أن تجريد المنطقة من السلاح قد جرى بيسر وأنجز في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويعرب عن ارتياحه للتعاون الذي أبداه الطرفان في هذا الصدد. ويطلب من الجانبين كليهما الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يزيد من حدة التوتر وأن يواصلا التعاون الوثيق مع الإدارة في كل جوانب الاتفاق الأساسي لصون السلم والأمن في المنطقة. ويعرب عن استعداده للنظر على نحو موات في تمديد ولاية مراقبي الأمم المتحدة العسكريين العاملين في الإدارة حسب الموصى به في التقرير.

"ويعرب مجلس الأمن عن ارتياحه للأعمال التي أنجزتها الإدارة فعلا، ولا سيما من خلال لجانها التنفيذية المشتركة العاملة على إعادة إقرار ظروف الحياة الطبيعية لجميع سكان المنطقة. ويرحب المجلس بالجهود الجاري بذلها حاليا لبدء عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم في المنطقة. ويلاحظ أن من المهم أيضا السماح للأشخاص الذين هربوا من ديارهم في سلافونيا الغربية وغيرها من الأماكن في كرواتيا، ولا سيما في كرايينا، بالعودة إلى موطنهم الأصلي. ويطلب المجلس من الطرفين كليهما أن يتعاونا مع الإدارة تعاونا تاما في هذا الصدد.

"ويشير المجلس إلى البيان الصادر عن رئيسه في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦

(S/PRST/1996/26). ويعرب المجلس عن الأسف لأن حكومة جمهورية كرواتيا لم تتخذ بعد أي خطوات لاعتماد قانون عفو عام بشأن جميع الأشخاص الذين عملوا، طوعا أو كرها، في الإدارة المدنية أو القوات المسلحة أو قوات الشرطة التابعة للسلطات الصربية المحلية في المناطق التي كانت مشمولة بحماية الأمم المتحدة، باستثناء أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب، كما هي معرفة في القانون الدولي. ويحث المجلس على اتخاذ هذا الاجراء في أقرب وقت ممكن، ويطلب من حكومة كرواتيا أن تتعاون مع الإدارة تحقيقا لتلك الغاية.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تدهور الحالة الاقتصادية في المنطقة، ولا سيما منذ أن جرى في نيسان/أبريل إغلاق حقول نفط ديلتوفيتشي، التي تشكل أهم مورد اقتصادي في المنطقة وما تبع ذلك من عدم توافر إيرادات للإدارة المحلية من أجل سداد المرتبات وغيرها من تكاليف التشغيل في المنطقة. ويحث المجلس حكومة جمهورية كرواتيا على التعاون الوثيق مع الإدارة في تحديد وتوفير التمويل للإدارة المحلية والخدمات العامة. وهو يشدد أيضا على أهمية التنمية الاقتصادية في إضفاء الاستقرار على المنطقة.

"ويعرب المجلس عن دعمه للجهود التي تبذلها الإدارة من أجل إنشاء وتدريب قوة شرطة انتقالية ستتولى المسؤولية الأساسية عن حفظ القانون والنظام وتعمل تحت سلطة رئيس الإدارة الانتقالية وبإشراف الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. ويعرب المجلس أيضا عن دعمه للجهود التي تبذلها الإدارة ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل تيسير عملية إزالة الألغام لأغراض إنسانية. ويطلب من الدول وغيرها من المعنيين الإسهام على سبيل الاستعجال في دعم تلك الأنشطة.

"ويثني المجلس على رئيس الإدارة الانتقالية وجميع موظفيها للنتائج الباهرة التي حققوها حتى الآن ويعرب عن تأييده الكامل لهم.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره".

سيصدر هذا البيان باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1996/30.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣